الهجرة غير الشرعية بين عوامل الطرد والجذب:

رؤية اجتماعية تحليلية.

عمر طه محمود سيف.

مقدمة:

تعد الهجرة واحدة من أهم الظواهر البارزة التي ارتبطت بالإنسان منذ ظهوره على وجه الأرض؛ ولذا فقد نالت اهتمامات المتخصصين في مختلف مجالات الدراسات الإنسانية. وقد ساعد على ازدياد هذه التحركات عدة عوامل؛ منها ظهور مناطق جديدة لجذب السكان، تتيح فرصاً للعمل وتحقيق الذات والرغبة في الخلاص من قسوة الظروف المادية، أو الاقتصادية، أو السياسية، أو الاجتماعية في الموطن الأصلي. وعلى الرغم مما يحيط بهذه الظاهرة من ثنائية (إيجابية وسلبية) تتعلق بمستقبل الإنسان ومصدر حياته تتمثل في النجاح أو الفشل، والقدرة على التكيف مع الأوضاع الجديدة أو العجز عن التأقلم، واستيعاب المجتمع الجديد للوافدين ودمجهم وتقييد حركاتهم.

ويجعل هذا كله من الهجرة ، وتحديداً الهجرة غير الشرعية، موضوعاً يحتاج إلى دراسات تتناوله من أبعاد متعددة حسب التخصصات العلمية ذات الصلة بمختلف المجتمعات والثقافات ، لا سيما بعد أن تجلت أهمية الموضوع وظهر تعاظمه في القرن الحادي والعشرين مع تنامي الحراك السكاني في حجمه واتخاذه أشكالاً جديدة، كما أنها في الوقت ذاته كانت سبباً لمزيد من التحولات الاجتماعية في جميع الدول المرسلة والمستقبلة للمهاجرين، بعد أن أصبحت الهجرة بدرجة متزايدة أمراً شائعاً مألوفاً بانتقال الناس سعياً وراء الأمان وتحقيق معيشة أفضل من منطقة إلى أخرى او بين الدول والقارات ، بل حتى هؤلاء الذين لا يهاجرون فإنهم يتأثرون بتجارب المهاجرين .

ولهذا صنفت الهجرة غير الشرعية على أنها ظاهرة عالمية تتمثل في انتقال الأفراد من مكان إلى آخر بحثاً عن حياة أفضل ، أو هروباً من وضع معين بشكل غير مشروع أي مخالفة لقوانين دول الاستقبال ، جعل منها – أي الهجرة غير الشرعية – إحدى المشكلات المزمنة التي تواجه دول العالم ؛ نتيجة الفجوة الحضارية والتنموية والاقتصادية المتزايدة بين عالمي الغنى والفقر

مخلفة إشكاليات متعلقة بالتنمية والأمن والاندماج ، حيث تثير قلق العديد من الدول وعلى رأسها الدول الأوروبية المستقبلة للمهاجرين التي تعتبر إحدى أهم القضايا الحاسمة التي تحتل صدارة الاهتمامات الوطنية والإقليمية والعالمية في الوقت الحاضر .

وتدخل مشكلة الهجرة غير الشرعية في دائرة اهتمام رجال السياسة والاقتصاد بمختلف مستوياتها وأبعادها السياسية والاجتماعية والأمنية ، لا سيما في إطار التوجه العالمي نحو تحرير القيود التجارية الذي يؤدي إلى فتح الحدود الوطنية وتخفيف القيود على حركة السلع ورؤوس الأموال والأفراد في ظل العولمة ، وما ينتج عن ذلك من آثار اقتصادية وأمنية وسياسية على كل من الدول المرسلة والمستقبلة ، خصوصاً بعدما وصلت إليه من ظهور ظواهر سلبية أدت إلى مشكلات مثل : الإرهاب ، العنف ، تجارة المخدرات ، الجريمة المنظمة وغيرها ، تلك المشكلات التي أدت إلى تنامي النزاعات اليمينية للأجانب في الدول الأوروبية ، ووجود العديد من التيارات السياسية والأحزاب المتطرفة التي تضع قضايا الهجرة والمهاجرين على رأس أجندتها السياسية . وإذا كان التنقل من مكان إلى آخر حق من حقوق الإنسان فإنه مع وجود تنظيمات الدولة ، التي تفرض وصاية سياسية واقتصادية واجتماعية على حيز مكاني معين ، جعلت للتنقل شروطاً وضوابط أكثر تعقيداً ، وأصبح الانتقال يتحدد في ضوء الضرر أو النفع التي تقدره الدولة تبعاً لمصلحتها .

وإذا كان مفهوم الهجرة ببساطة يعني دخول بلد ما بقصد التوطن فيها بطرق شرعية فإن الهجرة غير الشرعية على العكس من ذلك تعنى محاولة الدخول إلى بلد ما بطرق غير شرعية .

ومع حلول عام 2000 أصبحت قضية الهجرة الدولية عموماً، والهجرة غير الشرعية خصوصاً ، محل اهتمام ، وخاصة بعد أن أصبحت الدول المستقبلة أكثر تشدداً في سياسات الهجرة وفي قبول المهاجرين ، في ظل ما يسمى بالهجرة الانتقائية Selective migration التي تتطلب تأهيل ومهارات عالية ، لتغلق الطريق أمام العمالة غير الماهرة .

وأمام تلك السياسات من جانب الدول المستقبلة من ناحية وعوامل الطرد متمثلة في سوء الأحوال المعيشية والظروف الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي، وتراجع معدلات

التنمية . في الدول المرسلة اضطر المهاجرون ، إلى اللجوء إلى الهجرة غير الشرعية أو غير النظامية أو غير القانونية Illegal migration بحثاً عن بدائل اجتماعية واقتصادية للخلاص من تلك الظروف .

وإذا كانت الهجرة غير الشرعية تشكل تهديداً لأمن الدول المستقبلة ، اجتماعياً واقتصادياً بل وثقافياً وأمنياً ، فإنها أيضاً تشكل خطر على التنمية في الدول المصدرة لها خصوصاً وأنها ترتبط بفئة الشباب الذين يشكلون حجر الزاوية في تحقيق التنمية ، حيث أشارت كثير من الدراسات إلى أن غالبية المهاجرين من الشباب تقع في الفئة العمرية بين 20 إلى 40 سنة .

وقد تنبه المجتمع المصري لتلك الظاهرة من عام 2001 ، وتؤكد بعض المظاهر أن تلك الظاهرة عادت في الارتفاع في السنوات الأخيرة ، حيث يشير تقرير المنظمة الدولية في القاهرة في أكتوبر 2016 أن قارة أوروبا استقبلت ما يقرب من 4500 مصري خلال عام 2015 ولا يكاد يمر عام إلا وتحدث حادثة مروعة يتعرض لها أفواج من الشباب الحالمين بالسفر إلى شاطئ الثراء على الجانب الآخر من البحر المتوسط. وليس انقلاب مركب رشيد " أكتوبر 2016 " وما خلفه من عدد كبير من الضحايا ببعيد .

ويبدو جلياً أن قضية الهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية خصوصاً ، ترتبط بالتنمية ، باعتبارها رد فعل أمام غلق أبواب رحيل البشر إلى حيث توجد الثروة ..... على حد تعبير العالم الديموجرافي الفرنسي " الفريد صوفي " .

وتظل الهجرة غير الشرعية نتاج حلم الممنوع بين عوامل الطرد من الناحية وعوامل الجذب من ناحية ثانية لتعكس في آخر الأمر حقيقة الفجوة بين دول الشمال والجنوب من ناحية ثالثة ، وبين مختلف الفئات والشرائح الاجتماعية على مستوى الدول المصدرة لتلك الظاهرة ، وفي هذا الإطار يأتي هذا البحث ويهدف إلى تقديم رؤية تحليلية للهجرة غير الشرعية بين عوامل الطرد والجذب والوقوف على الأهمية النسبية لتلك العوامل ، وذلك في ضوء الاتجاهات والمداخل النظرية المفسرة للهجرة غير الشرعية من ناحية ، و في ما انتهت إليه الدراسات الإمبريقية من ناحية أخرى ، ويثير البحث تساؤلات أساسية مؤداها : –

ماذا تعني الهجرة غير الشرعية ؟ وما هي رؤية المداخل والاتجاهات النظرية في تفسيرها للهجرة غير الشرعية ؟ وأخيراً ما هي عوامل الطرد والجذب الدافعة للهجرة غير الشرعية وأيهما أكثر تأثيراً ؟

ويحتوي البحث على ثلاثة محاور :

المحور الأول : مفهوم الهجرة غير الشرعية والمفاهيم ذات الصلة .

المحور الثاني : اتجاهات ومداخل نظرية في تفسير الهجرة غير الشرعية .

المحور الثالث : الهجرة غير الشرعية بين عوامل الطرد وعوامل الجذب .

المحور الأول :– مفهوم الهجرة غير الشرعية والمفاهيم ذات الصلة .

يعد مفهوم الهجرة غير الشرعية مفهوم حديث الاستخدام في الأدبيات الاجتماعية الخاصة بالهجرة ومن ثم فإنه يمكن القول إنه حتى اللحظة الراهنة لا يوجد هناك تعريف متفق عليه لمفهوم الهجرة غير الشرعية .

– ويشير مفهوم الهجرة عموماً إلى الخروج من أرض إلى أرض ، وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن . فالهجرة هي مغادرة الشخص إقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى إقليم دولة أخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة أو مؤقتة .

ويعطى قاموس " وستر " الجديد ثلاثة معان للفعل (Migrate)

1– الانتقال من مكان لآخر وخاصة من دولة أو إقليم أو محل سكن أو إقامة إلى مكان آخر بغرض الإقامة فيه .

2– الانتقال بصفة دورية من إقليم إلى إقليم آخر .

3– ينتقل أو يتحول " To transfer "

وبناء على هذه التعريفات يبدو أن كلمة هجرة " Migration " تستعمل عادة للإشارة إلى جميع التحركات المكانية مع الافتراض الضمني بأنه سيترتب عليها تغير الإقامة أو المسكن[1].

ويشير مفهوم الهجرة باللغة الإنجليزية إلى ثلاثة معاني :

1– الهجرة من منظور الدول المستقبلة : " التوطين " The receiving countries immigration

2- الهجرة من منظور الدول المرسلة أو المصدرة " الارتحال أو النزوح "
The sending countries immigration

3- الهجرة التطوعية من بلد إلى آخر [2]"Voluntary displacement "immigration

أما التعريف الديموغرافي : فهو وارد في المعجم الديموجرافي بالأمم المتحدة ويعرف الهجرة بأنها شكل من أشكال انتقال السكان من أرض تدعى المكان الأصلي أو مكان المغادرة إلى آخر يدعى مكان الوصول أو المكان المقصود ويتبع ذلك تعديل في محل الإقامة ويقول معجم المصطلحات الجغرافية عن مصطلح الهجرة : إنه يشير إلى انتقال الأفراد من مكان لآخر للاستقرار فيه بصفة دائمة أو مؤقتة[3]

أما تعريف الهجرة من وجهة نظر علماء الاجتماع : فقد عرفها (ترشليد) Trichaild بأنها انتقال الأفراد من مكان لآخر بطريقة إرادية أو إجبارية وهي من الناحية السوسيولوجية : هي انتقال الأفراد من بلد لآخر للبحث عن المكسب للعيش أو أعمال أو خدمات يؤدونها ليعيشوا مدة تكفي لأن يتداخلوا مع أهل البلد الجديد[4]

- ويستخدم مفهوم الهجرة غير الشرعية، بمعنى قانوني بالدرجة الأولى، وهو ينطوي على دلالة مخالفته للقوانين والنظم المعنية بالهجرة وحركة الأفراد وتنقلاتهم بين الدول، ولكنه مقابل ذلك قد يكون شرعياً من الناحية الدينية أو الاجتماعية أو الثقافية، تبعاً للخصوصيات التاريخية والحضارية لهذا المجتمع أو ذاك، وتبعاً لما هو سائد في هذه الدولة أو تلك .
- ولهذا تعرف الهجرة غير الشرعية بأنها تلك الهجرة التي تتسم بطرق غير قانونية، نظراً لصعوبة السفر وصعوبة الهجرة الشرعية، حيث تعقدت إجراءات السفر، وأصبحت الهجرة الشرعية شبه مستحيلة. ولهذا ينطوي مفهوم الهجرة غير الشرعية على بعد قانوني بالدرجة الأولى، وغالباً ما يصف مجموعة من الحالات التي تعد مخالفة للأنظمة المعمول بها في هذا البلد أو ذاك، ومن ذلك على سبيل المثال:[5]

- دخول الشخص حدود دولة ما دون وثائق قانونية تفيد بموافقة هذه الدولة على ذلك، وغالباً ما يتم ذلك بطريق التسلل عبر الطرق البرية الصحراوية أو الجبلية، أو عبر البحار والمناطق الساحلية.
- دخول الشخص حدود دولة ما بوثائق قانونية لفترة محددة، وبقاؤه فيها إلى ما بعد الفترة المشار إليها دون موافقة قانونية مماثلة، كأن تكون غايات دخوله للمرة الأولى السياحة أو زيارة الأقارب، ثم المكوث والاستقرار في الدولة المستضيفة.
- التسلل إلى داخل الدولة بعد دخول مشروع لها مؤقتاً ، كما هو الحال في تسلل العابرين للدولة إلى دول مجاورة، فيصبح مكوثهم فيها غير شرعي، وليس دخولهم إليها.
- ممارسة الشخص لمهام وأعمال ضمن الدولة المستضيفة غير مسموحة له فيها بموجب تأشيرات الدخول الممنوحة له من قبل، كأن يكون قدومه لغايات السياحة أو الزيارة ولكنه يمارس أعمالاً منتجة.
- دخول الشخص لحدود دولة ما في سياق عملية منظمة من قبل جهات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية بغرض إيقاع الأذى بالسكان المقيمين، والعمل على تهديد أمن الدولة لغايات سياسية أو اجتماعية، وغالباً ما يقترن هذا الشكل بعمليات الإرهاب التي تنظمها مافيات شديدة الخطورة(6).

* وهناك من عرفها من وجهة نظر الدولة المصدرة للمهاجر ومن جانب الدولة المستقبلة على النحو التالي:

أ- الهجرة غير المشروعة من وجهة نظر الدولة المصدرة : - فتلك الدولة تنظر للمهاجر غير شرعي حتى لو كان من رعاياها على أنه قد خرج من إقليمها من غير المنافذ الشرعية للبلاد - أو خرج من منفذ شرعي ولكن باستخدام مستندات مزورة أو بطريقة احتيالية .

ب- الهجرة الغير مشروعة من وجهة نظر الدولة المستقبلة :- فتلك الدولة تنظر للمهاجر الغير شرعي لكونه قد تواجد على أرضها دون موافقتها أياً كان البلد القادم منها — أيا كانت

وسيلة خروجه من تلك الدولة ووسيلة وصوله إلى أراضيها – كذلك أياً كانت مستنداته (أصلية– مزورة)[7]

وبالتالي تكون الهجرة غير الشرعية وفقاً لما هو متفق عليه في الأدبيات العالمية والمحلية الخاصة بعلم السكان . ضمن نطاق الهجرة الخارجية أو الدولية سواء كانت دائمة أو مؤقتة ، يضاف إلى ذلك متغير جديد وهو أنها تتم بشكل مخالف للقواعد المحددة للهجرة والمتفق عليها بين حكومات وسلطات الدول المختلفة .

وإذا صحت مقولة ، بضدها تتباين الأشياء فإن الهجرة المشروعة تعني الهجرة الشرعية أو المنظمة أو القانونية وفق قانون كل دولة على حدة في ضوء مجموعة من الضوابط هي :-

- لابد أن يحمل المهاجر وثيقة سفر .
- أن لا يكون ممنوعاً من مغادرة الدولة التي يرغب في الهجرة منها .
- أن يحصل على إذن شرعي للدخول من الدولة الراغبة للهجرة إليها .
- أن يدخل الأماكن المراد دخولها في الأماكن المحددة والمسموح بها .
- أن يستهل إقامته وينهيها في الدولة وفق المسموح والمقرر طبقاً لقوانينها وما حصل عليه من مدة .

وعليه فما سبق ذكره يتضح أن مدى الشرعية يتوفر في علم دولة المواطن بخروجه واتجاهه وعلم الدولة الراغب الهجرة إليها في وفوده إليها ودخوله وإقامته بها .

وتنقسم الهجرة غير المشروعة طبقاً لقواعد القانون الدولي الخاص إلى نوعين :

(أ) النوع الأول : الهجرة الغير مشروعة – بالمعنى المتعارف عليه – أي عدم حمل المهاجر لوثيقة سفر وعدم تمتعه بالإذن الشرعي للدخول .. وهذا بداية يعنى أن هذا الشخص قد خرج من بلده من غير الأماكن المحددة والمتعارف عليها وكذلك دخل إلى الدولة المراد الهجرة إليها عن طريق غير مسموح ومتعارف عليه من سلطات تلك الدولة .

(ب) أما النوع الثاني : وهو يبدأ بطريق غير شرعي – أي يتوافر به كافة ما ذكر سلفاً ولكن يقوم ذلك الشخص بتقنين وضعه طبقاً لقوانين تلك الدولة[8].

وفي ضوء هذا التعدد في الأشكال التي ينطوي عليها مفهوم الهجرة غير الشرعية يمكن الإشارة إلى مفاهيم مشابهة لها وليست مطابقة بالضرورة، ومن ذلك مفهوم العمالة غير الشرعية، ويراد بذلك مجموعات الأفراد الذين يمارسون أعمالاً غير مرخصة لهم بالوثائق الممنوحة لهم، مع أن إقامتهم قد تكون شرعية في هذه الدولة أو تلك، ويظهر التمييز في هذا المجال بين الإقامة الشرعية وممارسة عمل غير مشروع.

ويتداخل مفهوم الهجرة غير الشرعية مع بعض المفاهيم ذات الصلة نشير منها إلى :

1-مفهوم الإقامة غير الشرعية :-

فيراد به انقضاء فترة الإقامة الشرعية والاستمرار في المكوث إلى ما بعد الفترة المسموح بها، بصرف النظر عما إذا كان الأفراد يعملون أو لا يعملون ، فالتغير الحاصل بالنسبة للمقيم يتعلق بالوضع القانوني للإقامة(9).

2- مفهوم الهجرة السرية : -

بالإضافة إلى ذلك يستخدم أيضاً تعبير الهجرة السرية للدلالة على دخول أراضي الدولة خفية، وعلى بعد من عيون المراقبة والضبط في المراكز الحدودية، والاستفادة من مواطن الخلل في عملية المراقبة والضبط في نقاط التماس بين الدول، ويظهر ذلك على نحو فردي أو شللي غير منظم أحياناً، أو نحو منظم من خلال شبكات عالية التنظيم أحياناً أخرى(10).

3- مفهوم التسلل : -

كما يستخدم تعبير التسلل للدلالة على الدخول المستتر إلى حدود الدولة، كما هو الحال في الهجرة السرية تماماً، ولكن يضاف إليها أهداف وغايات لا يحملها مفهوم الهجرة بالضرورة، كأن تكون غايات الدخول صفة المهاجر بقدر ما تنطبق عليه صفة المتسلل، ولكن هذه الصفات يمكن أن ترافق عملية الهجرة المتسللة(11).

4- مفهوم تهريب المهاجرين :

يقصد به " تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو من المقيمين بها ، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى(12)"

* **وفقاً لما تقدم يمكن للباحث تعريف الهجرة غير الشرعية بأنها :**

الانتقال الدائم أو المؤقت من دولة إلى أخرى سواء كانت بطريقة إرادية أو قسرية ، وقد يكون الخروج من الموطن الأصلي أو الدخول إلى دول الاستقبال أو الإقامة أو العمل بطريقة غير شرعية أو غير رسمية أو غير نظامية أو غير قانونية وهذا التعريف يتضمن أربعة عناصر أساسية هي :

1- الانتقال من الموطن الأصلي .

2- الوصول إلى المواطن الأخرى التي يرغب المهاجر العيش فيها.

3- الإقامة الدائمة أو المؤقتة في بلد الاستقبال .

4- العمل في بلد الاستقبال .

وأن هذه العناصر الأربعة تحتاج إلى تصريحات رسمية من قبل الحكومات والسلطات المختصة سواء في بلد الإرسال أو بلد الاستقبال ، وأي عنصر لا يأخذ المهاجر تصريحاً رسمياً به ، تعد هجرته " هجرة غير شرعية " .

ومن الملاحظ أنه لم يستقر حتى الآن مع تعريف واضح في نطاق الأدبيات الاجتماعية على مفهوم غير الهجرة غير الشرعية بل ولم يستقر حتى الآن على الألفاظ المكونة للمفهوم فهناك من يستخدم الهجرة غير النظامية وآخر يستخدم الهجرة غير الرسمية وثالث يستخدم الهجرة غير المشروعة ورابع يقول الهجرة غير القانونية ..... الخ

المحور الثاني: اتجاهات ومداخل نظرية في تفسير الهجرة : –

تشكل الهجرة غير الشرعية ظاهرة بينية معقدة ، تتعدد أبعادها وجوانبها ومحدداتها وأسبابها بين أبعاد اقتصادية واجتماعية وأخرى ديموجرافية وجغرافية ... ولذا كان من الطبيعي

أن تتعدد مداخل تفسيرها بين نظريات سوسيولوجية ، واقتصادية ، وكلاسيكية ومحدثة ، ومداخل جغرافية وديموجرافية .

وتعود النظريات السوسيولوجية إلى مفهوم " ستوفر " Stouffer (1940 ، 1960) حيث ذهب في تصوره إلى أن موجات الهجرة ترتبط إلى حد كبير بكم الفرص الجاذبة "Attracting opportunities" المتاحة في الدول المستقبلة من ناحية أو عدم وجود تلك الفرص في الدول المرسلة من ناحية أخرى ، وهي تعكس عوامل الطرد والجذب .

وبينما تركز النظريات الاقتصادية على سوق العمل والقيمة المتوقعة ، فإن النظريات الجغرافية تركز على دور المسافة أو القرب الجغرافي وتفاعلات المكان ، في حين تركز النظريات الديموجرافية على الخصائص السكانية في ارتباطها بمستوى التنمية .

ويهتم هذا المحور بالتعرف على رؤية بعض النظريات التي اهتمت بتفسير الهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية بخاصة وذلك من حيث مفهومها وأشكالها التي تختلف وتتعدد بتعدد الإشكاليات السياسية أو الاجتماعية أو الدينية أو العوامل الاقتصادية الأخرى والتي تجعل منها هجرة إرادية وغير إدارية في الكثير من الأحيان.

أولاً: النظريات السوسيولوجية

1. الاتجاه الوضعي

يذهب هذا الاتجاه إلى أن الأفراد يستجيبون لمتطلبات مجتمعهم ويجدون مكانهم في إطار النظام الاجتماعي العام وهم يتجهون إلى الارتباط بذلك الوضع الذي يحدده المجتمع لهم، إنهم يستطيعون التغير لكن هذا التغير لابد أن يتم بالطريقة التي يرسمها المجتمع لهم ومن تم فان المجتمع هو العنصر الفاعل والنشط في التاريخ بينما دور الأفراد يتسم بالتبعية والسلبية، إن الأفراد خاضعون إلى حد بعيد الضغوط التي تفرضها مجتمعاتهم عليهم حتى يتمكنوا من الامتثال للتوقعات الاجتماعية(13).

وهذه الخاصية تجبرنا في مجال الهجرات على اعتبار الهجرة كفعل امتثل له الأفراد ويعكسونه في تصرفاتهم امتثالاً لمجتمع ، حيث إن هناك تيار لرأي أو قوة جماعية دافعة هي تفرض على

الأفراد هذه الهجرة . كما أن الموقف الوظيفي يجعل من الهجرة فعل اجتماعي لا يفعله الفرد انطلاقا من اختياراته وأفكاره بل هو فعل امتثالي لا يسع الفاعل إلا القيام به[14].

وما يلاحظ على هذا الاتجاه هو اقترابه الشديد مع بعض مواقف تلك النظرية كإعطاء الأولوية للجماعة على الفرد ويؤكد مسئولية المجتمع .

2. الاتجاه المادي التاريخي : –

وينطلق هذا الاتجاه في تفسير عملية الهجرة من خلال مقارنة التوزيع اللامتكافئ لعوامل الإنتاج بحيث أن هناك مناطق تعتبر أكثر غنى من مناطق أخرى، ولذلك تنطلق اليد العاملة تطلعا للحصول على اجر أحسن[15].

وخير دليل على ذلك الحضارة الغربية الصناعية الرأسمالية هذه الحضارة تمثل تناقضا مروعا مع الطبيعة الإنسانية فهي سبب تفشي الفقر واللاتوازن في توزيع الخيرات بين الدول وتصعيد عمليات الهجرة خارج الوطن مما يؤدي لا محالة إلى هدر في الموارد البشرية بالنسبة لمجتمعات الانطلاقة واستفادة الدول المستقبلة من سواعد عضلية تزيد من قوة الإنتاج .

وهنا نعود إلى المفاهيم المهمة التي تتحدث عن المستغل والمستغل ومنه تمثل الهجرة نوعا من الاستغلال الذي تمارسه الدول الصناعية عبر عملية التحفيز وتشجيع الأفراد على الهجرة من اجل تحريك عملية الإنتاج وأيضا إشكال الاستغلال والقهر النبي تمارسها الدول الأكثر نمواً على الدول الأقل نمواً من اجل ضمان تبعيتها[16]. إن فعل الهجرة لما يتحول إلى ظاهرة اجتماعية بالمعنى السوسيولوجي، أي عندما تصبح فعلا شاملا ممتدا في الزمان والمكان فان من غير المفيد دراسته على مستوى الوحدات المكونة له أي الأفراد. بل ينبغي البحث عن تلك التنظيمات التي تمارس سحرها على الأفراد وتقنعهم بالهجرة.

3. نظرية التحديث : –

برزت هذه النظرية من دراسة المتصل الريفي الحضري " لروبرت رد فيلد " حيث ركزت على التضاد بين أسلوبين في الحياة أي الريف الحضر . ويقول آخر فإنها تهتم بالإطار الثنائي للتحليل الذي يربط بين مجتمعين متباعدين أي مجتمع الجذب والطرد . كما أنها تهتم بعوامل الدفع والجذب ، وبالتركيز على دوافع المهاجرين الأفراد ، فقد ركز بعض الأنثروبولوجيين على

القرارات العقلانية والاقتصادية كاستجابة للاختلافات بين المهاجرين وغير المهاجرين في ملكية الأرض والمهنة أو العمل ورأس المال فأجور العمل التي يحصل عليها المهاجرون تجعلهم في وضع أفضل من غير المهاجرين أصحاب الأرض الزراعية حيث أنها تقدم رأس المال نقداً وذلك من أجل مهر العروس أو شراء منزل وإحدى افتراضات نظرية التحديث أن انتقال الناس من المناطق التي بها وفر في قوة العمل ولكن ينقصها قوة العمل ستسهم في التنمية الاقتصادية لكل من مجتمع الطرد ومجتمع الجذب .

وركزت هذه النظرية في تناولها لهذه القضية (الطرد والجذب) على أن انتقال الناس يتم عادة من المناطق التي بها وفرة في العمل ولكن ينقصها رأس المال إلى المناطق الغنائية برأس المال ولكن ينقصها قوة العمل . كما ركزت على مسألة الاختلاف في الأجور بين مجتمعات الطرد والجذب ، وما ينجم عنها من حدوث حراك اجتماعي وتحقيق مكاسب اجتماعية مثل (الزواج أو شراء منزل) . كما أكدت على أهمية مدخرات واستثمارات المهاجرين كأدوات للتغيير في مجتمعاتهم الأصلية .

ويتفق ذلك مع أصحاب المدخل البنائي ، حيث ذهب البعض أمثال : " ستيفن كاسلز " S. Cathles إلى أن الفروق الديموجرافية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري بالإضافة إلى التفاوت الاقتصادي عامل مهم في هجرة السكان . كما تؤكد تلك النظرية على أهمية المهارات أو المهن التي يكتسبها المهاجرون حيث تتم ممارستها في مجتمعاتهم الريفية ، وكذلك يصبح المهاجرون من خلال المدخرات والاستثمارات أدوات للتغيير في مجتمعاتهم الأصلية[17].

4- نظرية شبكة العلاقات :

تعد نظرية شبكة العلاقات (Network theory) نظرية جديدة لم تصل إلى مرحلة النضج بعد ومدخلاً بنائياً في علم الاجتماع الحديث ، فهي تعد ضرباً من ضروب البنيوية ، حيث أن نمط العلاقات يعد أسلوباً مباشراً لدراسة البناء الاجتماعي وتمثل شبكة العلاقات محور ارتكاز القمة الجمعية للشبكات الاجتماعية التي تعمل من خلال قنوات متعددة هي :

- تدفق المعلومات مثل الإلمام بالوظائف أو معرفة الأشخاص وتبادل الأفكار في مجالات مختلفة .
- معايير التبادل أو المساعدة المتبادلة التي تعتمد على شبكة العلاقات الرأسية والأفقية وتشمل على الشبكات المتصلة بالعادات والتقاليد والشبكات المتصلة بالروابط داخل الجماعات والشبكات المتصلة بتجسير الروابط بين الجماعات.
- العمل الجمعي الذي يعتمد على شبكة العلاقات الاجتماعية .
- الثقة التي تقود إلى المنفعة المتبادلة .

والفكرة الأساسية في نظرية شبكة العلاقات هي أن التفاعل يساعد في بناء المجتمعات ويشعر كل فرد بالتزام تجاه الأخر(18). وتؤكد نظرية شبكة العلاقات على أن انتشار ظاهرة الهجرة يرتبط بشبكة العلاقات المتمثلة بين الفرد في البلد الأصل والمهاجرين في دول المهجر هي التي تسهل على الفرد القيام بهذه الخطوة من اطمئنان وثقة لمن له علاقة به ببلد المهجر من تسهيل عملية الهجرة وتسهيل الإقامة والحصول على فرصة عمل في بلد المهجر .

5-اتجاه الهجرة كرد فعل فردي

يعتبر الانتقال من الهجرة الجماعية إلى الهجرة الفردية من الخصائص المعاصرة لظاهرة الهجرة، هذا التحول البنيوي يستدعي إعادة النظر في طرق التعامل مع الظاهرة على المستوى النظري والكشفي. لأن هجرة مجموعات بشرية من نقطة إلى نقطة تسمح لنا باستنباط مجموعة من العوامل المشتركة التي تنعكس في تنقلهم(19).

وتقترح الدراسات نموذجا في إطار الاتجاه الذاتي من اجل تفسير سوسيولوجي لظاهرة الهجرة؛ بحيث يعتبر أن حياة الأفراد داخل الجماعة تكسبهم مجموعة من القيم والخصائص التي تحتم عليهم الامتثال لضوابطها وذلك من خلال عملية التنشئة الاجتماعية باعتبارها تطبيع الفرد لخصائص وثقافة الجماعة ، بمعناها الأنثروبولوجي ، يجد الأفراد نفسهم غير قادرين على نغير مكان إقامتهم والخروج من دائرة المجتمع لارتباطهم عاطفيا واجتماعيا واقتصاديا وبالتالي هل يمكن اعتبار فعل الهجرة عرض من أعراض فشل التنشئة الاجتماعية(20).

ويتضح مما سبق أن الأفراد ميالون إلى الاستقرار بحكم التنشئة الاجتماعية لكن يميل بعض الأفراد ذو خصائص معينة إلى ترك هذا المجتمع إلى مجتمع آخر وقد تم تفسير هذا على أنه ضعف أو فشل في التنشئة الاجتماعية وربما انحراف وخيانة المجتمع. ومن هنا تظهر بعض مظاهر القصور في هذا الاتجاه نظرا لاهتمام بالجانب الاجتماعي وتأثيره على الأفراد وتغيب رأي الأفراد باعتبارهم فاعل في هذه العملية. وكغيرها من الاتجاهات السابقة سقطت ضحية النظرة الأحادية الجانب بحيث تقتضي المحاولة الكشفية لظاهرة الإلمام بجميع الأبعاد. ولذلك يمكن اعتبار المعاناة الفردية داخل هذا المجتمع تؤدي إلى تلاشي الضغوط الاجتماعية وتجاوز كل العوامل التي تجبر الفرد على الثبات والاستقرار. كما يؤكد هذا الاتجاه على أن الهجرة لا تمثل قطيعة مع المجتمع الأصلي وبالتالي فهي ليست فعلا إنحرافيا أو تنكرياً للجماعة الأصل.

ولفهم جيد لهذه العملية سنلجأ إلى السوسيولوجيا التفهمية لما لها من مرونة في فهم الفعل الاجتماعي الذاتي للأفراد حيث إن هذا الفعل ، وفي نظر العديد من الدراسات ، هو النواة الأولى لظاهرة الاجتماعية ومنه ينبغي الانطلاق في كل تحليل يريد أن يكون سوسيولوجيا، والفعل الاجتماعي كما عرفه ماكس فيبر هو كل فعل بفضل المعنى المقصود منه طرف فاعله أو فاعليه يكون ذا علاقة بسلوك الآخرين ويكون موجها بذلك أثناء إنجازه. وبالتالي يمكن دراسة الهجرة كفعل وفق النموذج المثالي ومكوناته، لأن المهاجر يهاجر إلى منطقة جديدة لكنه يبقى على الارتباط بمنطقة انطلاقه ، أحيانا ينقطع هذا الارتباط وأحيانا بتعزز بالصورة النهائية أو المؤقتة. فتختلف إزاء ذلك تفسيرات الفعل حيث يعتبر المهاجر فاعلا عقلانيا حاسبا عند تركه لمجال لا يوفر الإمكانيات إلى مجال محفز ومحقق لذاته. وأيضا تعتبر علاقة المهاجر بمواطنه الأصلي فعلا عاطفيا يتجلى ذلك في الزيارات المتكررة ، ويعتبر فعله عقلاني مرتبط بقيمة يتجلى ذلك في أنواع الخدمات التي تفيد مجتمعه الأصلي والتي كان غيابها أو ندرتها سببا في تركه لهذا المجتمع(21).

وربما يستطيع المنهج التفسيري التفهمي الإحاطة بما لم تستطع المناهج والاتجاهات الأخرى دراسته وهو فعل الهجرة في نسقه الممتد والذي أصبح ميزة وخصوصية في مجتمعنا المعاصر. لأن دينامية الهجرة لا تستقر عند نقطة الوصول بل تأخذ أشكال أخرى من

التفاعلات البينية وفي نظري على سوسيولوجيا الهجرة النازحة الاهتمام بهذا الجانب أكثر من أي وقت مضى لأنه مجال ملح ويفرض نفسه للدراسة على المستوى الدولي بشكل عام وعلى المستوى المحلي بشكل خاص. ويعتبر المغرب تجسيدا واضحا لهذه الظاهرة فهو من جهة منطقة أو بؤرة انطلاق ومن جهة أخرى بؤرة استقطاب للأفراد المقيمين في المهجر فيعرف بشكل موسمي زيارات أو عودة نهائية لبعضهم(22).

6-نموذج الطلب في الدول المتقدمة

وفي إطار هذا النموذج يرى العلماء أن سوق العمل في الدول المتقدمة يخلق مطلبا للعمال المهاجرين غير المهرة لملىء الوظائف غير المرغوبة التي لا يقبل عليها العمال الأصليين في الدولة المستهدفة للهجرة غير الشرعية بغض النظر عن حجم الأجور. كما تذكر الدراسات أن اقتصاد ما بعد الصناعة وسع الفجوة بين في الدخول بين وظائف أصحاب الياقات البيضاء والتي تتطلب مستويات عالية من التعليم (رأس المال الاجتماعي) التي يتأهل لها عادة العمال الأصليين والمهاجرين الشرعيين وبين الوظائف الدنيا الغير مرغوبة ولا تتطلب تعليما.

وتتضمن هذه الوظائف الدنيا حصاد المحاصيل الزراعية والبناء والتشييد وتنظيف المساكن وأعمال الخدمة في الفنادق والمطاعم حيث تستقطب هذه الوظائف العديد من المهاجرين غير الشرعيين. وتشير البحوث إلى أن استفادة هذه القطاعات من توظيف المهاجرين غير الشرعيين تنمو كلما لجأت قطاعات أخرى إلى هذا الخيار. ومع تلاشي وظائف الطبقة الوسطي ذوي الياقات الزرقاء في مجال الصناعة فإن الأجيال المولودة في البلد الأصلي صارت تحرص على تحسين مستوى تعليمها(23).

ومن ثم فإن نظرية الطلب ترى أن الرغبة في العمل بالوظائف غير المرغوبة هو ما يجعل المهاجرين غير الشرعيين يحصلون على وظائف. كما ترى هذه النظرية أن حالات مثل هذه تظهر عدم وجود تنافس مباشر بين العمال غير الشرعيين والعمال الأصليين. وهذا ما يدحض مقولة أن العمال غير الشرعيين يقبلون برواتب زهيدة ويسرقون فرص العمل من العمال الأصليين في البلد المستهدف بالهجرة وعموماً فإن هذا المدخل يركز على عوامل الجذب الدافعة للهجرة غير الشرعية بالدرجة الأولى .

ثانياً: النظريات الديموجرافية

يمكن أن نجمل أهم النظريات التي تناولت الهجرة من المنظور الديمجرافي فيما يلي :

1. نظرية القرار:-

وقد تناولت هذه النظرية الهجرة على أساس أن المهاجر يتخذ قرارات في الهجرة نتيجة تأثير عوامل مختلفة منها نفسية واجتماعية واقتصادية وتؤدي البيئة الاجتماعية دورا بارزا في جعل الإنسان أو الجماعة اتخاذ قرار الهجرة. وقد أشارت الدراسات إلى أن قرار الهجرة يتخذه المهاجر نفسه، فإذا كانت احتياجاته غير متوافرة في موطنه الأصلي فمن الممكن إن يهاجر إلى مكان آخر وهذا القرار يتأثر بالآخرين كأفراد العائلة وجماعة الأصدقاء، وبهذا فان قرار الهجرة يتخذ بفعل عوامل طاردة يقابلها عوامل جاذبة في المكان المهاجر إليه .

كما أن حافز الهجرة يبدو نتيجة للعوامل التي تؤثر على حياة الفرد أو الجماعة بدرجة قوية تدفعه للهجرة، لذا فإن قرار الهجرة هو قرار شخصي وفق هذه النظرية كما ربط (تايلور) اتخاذ قرار الهجرة بما يسمى بالدافعية أي معرفة المهاجر للمكان الذي يهاجر إليه وبهذا فانه قسم المهاجرين إلى نوعين تبعا لدوافعهم ومدركاتهم، نوع يعتقد بان الهجرة هي فرصة لتحقيق أهدافه والنوع الآخر يعتقد بأنها هي الحل الناجح للمشكلات التي يعاني منها[24].

2. نظرية الطرد والجذب:-

قدم دونالد بوج نموذجا نظريا لتفسير الهجرة على أساس عوامل الطرد والجذب التي تؤثر على الناس فتدفعهم للهجرة ويمكن إجمال قوانين النظرية على النحو الآتي[25]:

- أن هنالك مراحل متلاحقة في عملية الهجرة تبدأ بالانتقال ثم الاستقرار بالمكان الجديد، وتزيد في المراحل الأولى نسبة الرجال المهاجرين على النساء، وتعتمد الهجرة على متوسطي العمر من البالغين وغير المتزوجين.
- يكون عامل الجذب قويا في منطقة الوصول.
- تفقد المناطق المهاجر منها متعلميها، وتجتذبهم مناطق النمو الاقتصادي والصناعي المهاجر إليها.

- إذا زاد تيار الهجرة في اتجاه واحد فان عملية الاختيار تزداد أيضا.

3. نموذج الانفجار السكاني :-

حيث يلعب المعدل العالي للتزايد السكاني يلعب دوراً أساسياً في تدفق الأعداد الكبيرة لسوق العمل ومن ثم تساهم بضغوط واضحة في ارتفاع مستوى البطالة وتفاقمها.

فما زالت معدلات الزيادة السكانية تفوق بكثير معدلات التنمية الاقتصادية ، وتوقعت الدراسة التي أصدرها المركز الديموغرافي بالقاهرة تحت عنوان " البطالة في مصر ، المسببات ، والتحديات" ، أن يقفز حجم قوة العمل بمصر من 19.3% مليون نسمة عام 2001 إلى حوالي 29.1 مليون نسمة عام 2021 حيث سيرتفع حجم قوة العمل بمقدار 10 مليون نسمة خلال العشرين عام القادمة ، وأن حجم الزيادة السنوية الصافية في قوة العمل بمصر سوف تصل إلى نصف مليون نسمة تقرباً وهذا بدوره يزيد من معدلات البطالة في مصر .

ويؤدي النمو السكاني الذي يفوق القدرة على التحمل في منطقة ما أو في بيئة ما إلى الانفجار السكاني. فالانفجار السكاني يمكن أن تسبب مشكلات مثل التلوث وشح المياه والفقر وقد نمى سكان العالم من 6.1 مليار نسمة في 1990 إلى 7 مليار نسمة في الوقت الراهن. وهناك من يرى أن الهجرة عبارة عن طريق يمنح صمام الإغاثة للانفجار السكاني الذي يوقف السكان من طرح نتائج انفجارها السكاني وأن ذلك يصدر الانفجار السكاني لمكان آخر أو لدولة أخرى. والمؤشرات توحي بأن سكان العالم يتزايدون بمعدل 75 مليون سنويا وأن أغلب هذا النمو يحدث في المناطق الأقل نموا مما يزيد من فرص الهجرة غير الشرعية من تلك المناطق إلى الدول المتقدمة(26).

ثالثاً : النظريات الجغرافية : –

1. نظرية المسافة

وتعد هذه النظرية من النظريات الأولى التي فسرت عملية الهجرة، وان أهم ما جاء به صاحب النظرية (رافنشتين) ما يأتي:

- هنالك علاقة بين الهجرة والمسافة، إذ أن معظم المهاجرين يهاجرون إلى مسافات قصيرة ويقل عددهم كلما بعدت المسافة.

- تزدهر الهجرة بتطور الصناعة والتجارة وتقدم وسائل الاتصال.
- أن الدافع الأساسي للهجرة هو العامل الاقتصادي.
- تكون الهجرة على شكل مراحل تبدأ من حدود المدن وما حولها وينتج عنها إزاحة للسكان الأصليين ثم يحدث الامتصاص التدريجي للمهاجرين.

ويعتقد (فيير) إن مدى الهجرة يقصر أو يطول تبعا لأهمية المناطق المهاجر إليها وان حجم الهجرة يتناسب مع ذلك طرديا وعكسيا استنادا إلى أهمية المنطقة الأصلية ومع مساحة الهجرة بين منطقتي الطرد والجذب وقد أشار إلى أن الهجرات في الغالب تتجه نحو المدن(27).

2. نظرية تخطي الحدود الدولية :

والتي تعرف أيضاً بنظرية عابري الحدود القومية ، وقد برزت كشكل جديد عن العلاقة بين مجتمعات الطرد والجذب ، وتتحدد الهجرة بموجب تلك النظرية كعملية اجتماعية حيث يتخطى المهاجرون الحدود الجغرافية والسياسية والثقافية وتؤكد تلك النظرية على أهمية تطبيق المسافة الاجتماعية بين مجتمعات الطرد والجذب من خلال تحسين وسائل المواصلات من أجل تسهيل تحركات السكان وكذلك تحسين وسائل الاتصالات الحديث حيث يتم نقل الأفكار والتصورات ويتفق ذلك مع المدخل البنائي ، حيث يرى بعض أمثال " جور سالت " أن تحسين وسائل المواصلات ، الاتصالات السريعة والرخيصة يؤدي إلى حب الناس للانتقال من الأقطار الفقيرة إلى الأقطار الغنية .

وقد برزت تلك النظرية من حقيقة أن المهاجرين الوافدين يحافظون على علاقتهم بمجتمعاتهم الأصلية حيث يوجدون مجال التفاعل الاجتماعي لمجتمعهم الأصلي ومجتمع الجذب ، ولا يعد المهاجرون من منظور تلك النظرية " مجتثي الجذور " Uprooted ولكنهم ينتقلون عبر الحدود وبين ثقافات مختلفة وأنساق اجتماعية ويجلب المهاجرون التغير لمجتمعاتهم المحلية ليس من خلال التحولات الاقتصادية ولكن من خلال التحولات الاجتماعية ويعد " بجي ليفيت " Peggy levitt أبرز إعلام تلك النظرية ، وهو ما يتضح من بحثه " التحولات الاجتماعية " 1998 ، حيث قصد بالتحولات الاجتماعية ، الأفكار والسلوكيات والهوايات ، وقد أوضح

أنه توجد ثلاثة أنماط من التحولات الاجتماعية : الأبنية المعيارية ، واتساق الممارسة ، ورأس المال الاجتماعي .

حيث ركزت هذه النظرية على أهمية تضييق المسافة من خلال تحسين وسائل المواصلات والاتصالات ، كما أكدت أن المهاجرين يجلبون التغير لمجتمعاتهم المحلية ليس من خلال التحويلات الاقتصادية فقط وإنما من خلال التحولات الاجتماعية حيث يسهم المهاجرون في نقل الأفكار والقيم والمعتقدات ومعايير السلوك الشخصي وأفكار المسئولية الأسرية ومبادئ الجيرة والمشاركة في المجتمع والطموح للحراك الاجتماعي إلى غير المهاجرين مما يؤدي إلى تغيرهم(28).

رابعاً : النظريات الاقتصادية :-

ينبع التفسير الكلاسيكي للهجرة من التركيز على العناصر الاقتصادية مثل : الاختيار الرشيد والعائد المتوقع ، وتغليب المنفعة ، وعامل التحرك والفروق في الأجور ، والنظرية لها ميزة ربط المنظور المصغر لصناعة القرار على مستوى الفرد بنظيره المكبر أي المحددات الهيكلية .... فعلى مستوى الوحدات الكبرى هي نظرية عن إعادة التوزيع المكاني لعوامل الإنتاج استجابة للأسعار المختلفة نسبياً وتؤكد أن الهجرة تنتج عن التوزيع الجغرافي المتفاوت للعمل ورأس المال . ففي بعض الدول هناك ندرة في العمل بالمقارنة لرأس المال حيث يرتفع مستوى الأجور في بعض الدول عن الدول الأخرى ونتيجة لذلك يفزع العمال إلى الذهاب من البلاد أو الأقاليم ذات العمالة الوفيرة والأجور المنخفضة إلى الدول ذات العمالة النادرة والأجور المرتفعة وهم بذلك يساهمون في إعادة توزيع الإنتاج وفي معادلة الأجور بين الدول في المدى الطويل مصححين عدم المساواة الأصلية .

وبذلك فإن وجهة نظر النظرية الكلاسيكية الجديدة ، يكون الأصل في الهجرة هو البحث عن التفاوت في معدلات الأجور والذي يعكس بدوره التفاوت في الدخل ودرجة الرخاء ، وتتسبب الهجرة في القضاء على الاختلاف في الأجور . الأمر الذي يؤدي إلى التوقف عن الهجرة .

وتقدم النظرية على مستوى الوحدات الصغرى ، الأسباب وراء توجه الأفراد إلى الاختلافات الهيكلية بين الدول أو الأقاليم ، فالهجرة تنتج عن قرارات فردية يتخذها ممثلون راشدون يسعون إلى تحسين حالتهم بالتنقل إلى أماكن يحصلون فيها على مقابل لعملهم أعلى مما يحصلون عليه في مجتمعاتهم الأصلية بمعدل يكفي لتعويض التكاليف الملموسة وغير الملموسة والمترتبة على التنقل ، فهو إذن فعل فردي وتلقائي وتطوعي يقوم على المقارنة بين الوضع المالي للفاعل والربح الصافي المتوقع من التنقل وينتج عن حساب التكلفة والربح ويتبع ذلك أن المهاجرون ينزعون إلى الذهاب إلى الأماكن التي يتوقعون الحصول فيها على مقابل أكبر بعد التعمق في كل البدائل المتاحة .

وتشغل الهجرة نوعاً من الاستثمار في رأس المال البشري بقدر ما تعنيه من استهداف بعض التكاليف للحصول على مقابل أعلى من العمل ويتفق ذلك مع أصحاب المدخل الفردي الذي ينظر إلى المهاجر على أنه رأس مال بشري يحدد الفرص الأفضل مثل معدلات الأجر والوظائف وتكاليف السفر وفي هذا الصدد يرى " جورج بورجاس " أن الأفراد يهاجرون بهدف الحصول على دخل أعلى ، حيث يتزايد معدل النزوح كلما تزايد الدخل في مجتمع الجذب ويقل معدل النزوح كلما زادت تكاليف الهجرة (29).

وعموماً فقد أوضحت هذه النظرية أن الهجرة تنتج عن التوزيع الجغرافي المتفاوت للعمل ورأس المال ، كما أكدت في البحث عن الأجور الأعلى ، حيث يسعى المهاجرون إلى تحسين حالتهم بالتنقل إلى أماكن يحصلون فيها على مقابل لعملهم أعلى مما يحصلون عليه في مجتمعاتهم الأصلية .

وعلى الرغم من تعدد النظريات الخاصة بالهجرة عموماً والهجرة غير الشرعية خصوصاً ، فقد اعتمدت كل نظرية على مفاهيم وفروض خاصة بها تلقى الضوء على جانب أو أخر للهجرة . ومن ثم فإن الفهم الصحيح لظاهرة الهجرة غير الشرعية يتطلب إطاراً نظرياً متكاملاً يأخذ في اعتباره بينية الظاهرة وتعدد أبعادها وجوانبها ، وذلك حتى يتسنى الوقوف على أسباب تلك الظاهرة واقتراح حلول فعالة لها .

المحور الثالث : الهجرة غير الشرعية بين عوامل الطرد وعوامل الجذب : –

تتعدد أسباب الهجرة عموماً ، والهجرة غير الشرعية خصوصاً ، وتكاد تتحدد في مجموعة من عوامل الطرد والجذب ، التي تقوى وتضعف من فترة إلى أخرى ومن مجتمع إلى آخر ، بين أسباب اجتماعية واقتصادية ، تتمثل في التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة والبلدان المستقبلة للهجرة غير الشرعية ، يصاحبه تراجع الأوضاع الاقتصادية في الدول المصدرة ، تظهر من خلال ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات الحياة إلى جانب الأسباب السياسية والأمنية ، المتمثلة في الأوضاع الأمنية غير المستقرة والنزاعات الإقليمية التي قد تكون في معظمها صناعة الدول المستقبلة للهجرة غير الشرعية .

وتتحدد عوامل الطرد والجذب الدافعة للهجرة غير الشرعية فيما يلي :

(1) العوامل الاجتماعية : –

هناك مجموعة من العوامل تلعب دورا هاما في ظاهرة الهجرة غير الشرعية حيث ترتبط تلك الظاهرة بمجموعة من العوامل الاجتماعية والأبعاد أهمها :

- **النوع:** تثبت العديد من التقارير أن الهجرة لا تقتصر على الذكور فقط فهي كذلك من مطالب المرأة لذلك نجد أن عدد النساء المهاجرات يرتفع أكثر فأكثر خاصة فيما يتعلق بالزيارات العائلية كما جاء في أحد تقارير الهجرة الأسبانية، أما من ناحية الهجرة غير الشرعية فجاء عن صحيفة ABC الأسبانية في عددها الصادر في يوم 23 يونيو 1999 أن الحرس المدني الأسباني اعترض قارباً على متنه 15 امرأة، وهذا ما يدل على أن حتى النساء تغامر بحياتهن في نفس الظروف الصعبة التي يقدم فيها الرجال على الهجرة، والأكيد أن الهجرة النسوية خارج التجمع العائلي بدأت تنتعش مع منتصف الثمانينات، وذلك من أجل تحسين معيشة النساء المهاجرات اللواتي هن في الغالب غير متزوجات.
- **السن:** أصبح الأطفال القصر أكثر فأكثر من المرشحين للهجرة غير الشرعية، وهم يتسللون داخل الشاحنات المتوجهة إلى أسبانيا والحافلات والحاويات المحملة على البواخر بالموانئ، وحضورهم ملحوظ ببعض المدن الأسبانية، ولا يوحي لفظ الشباب

اللصيق بالمهاجرين بتوصيفات اجتماعية معينة فهناك شريحة من المهاجرين الذين يقاربون الأربعين سنة ومنهم المتزوجون وكذلك ذوو أطفال(30).

- **المستوى التعليمي:** حسب المهتمين بميدان الهجرة وخاصة الهجرة غير الشرعية فإن حلم الهجرة ليس مقرناً بذوي المستويات الأكاديمية الدنيا إذ يتعدى هذا المفهوم والحصر إلى أن يشمل كل الفئات الثقافية فحسب قول الباحث المغربي محمد خشاني فإن المرشحون للهجرة غير الشرعية أكثر فأكثر من حملة الشهادات المهنية وفي بعض الأحيان يقوم جامعيون بمهن التجارة الدنيا على الشواطئ الأسبانية. وهذا ما نلمسه في واقعنا من خلال الملاحظات اليومية والمقابلات التي أجريت مع الشباب ويظهر ذلك أكثر في قاعات الإنترنت التي تحوي الكم الهائل من هؤلاء.

وتتعدد عوامل الطرد والجذب الاجتماعية الدافعة للهجرة غير الشرعية : أهمها :

- تشديد شروط وضوابط قبول الهجرة في دول المقصد وخاصة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.
- تزايد عدد السماسرة والوسطاء الذين يوقعون الشباب الراغب في الهجرة في حبائلهم.
- الصورة التي يظهر عليها بعض المهاجرين عند عودتهم للأوطان القضاء إجازة أو الاستقرار بها وقيامهم بشراء الأراضي والعقارات وتزويج الأبناء والبنات وبناء المساكن الفخمة أو القيام بمشروعات تنموية كل ذلك يدفع المحيطين بهم أو العارفين بأحوالهم قبل الهجرة إلى الاستماتة في الهجرة إلى دول المقصد سواء بطرق مشروعة أو غير مشروعة.
- التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الدول المصدرة للعمالة في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين والسنوات التي مضت من القرن الحادي والعشرين وما صاحبها من احتكار السلع والخدمات وتغول وسفه بعض رجال الأعمال والتجار والصناع، بالإضافة إلى النفاق ومحاولة تبرير الأخطاء.
- انبهار الشباب بما توصلت إليه المجتمعات الغربية من إنجازات واعتقادهم بأنها الفردوس الموعود لإنهاء مرحلة البؤس والشقاء التي يعيشون فيها وأملهم في تحقيق ثروة

كبيرة خلال سنوات قليلة، الأمر الذي نادراً ما يتحقق ويعود الشاب بعد خسارة ماله ووقته وامتهان كرامته وقد ينتهي به الحال إلى السجن أو ترحيله في أغلال من حديد أو شحن جثمانه في تابوت(31).

- صور النجاح الاجتماعي هو الذي يظهره المهاجر عند عودته إلى بلده لقضاء العطلة، حيث يتفانى في إبراز مظاهر الغني: سيارة، هدايا، استثمار في العقار إلخ.. وكلها مظاهر تغذيها وسائل الإعلام المرئية. آثار الإعلام المرئي: فالثورة الإعلامية التي يعرفها العالم جعلت السكان حتى الفقراء منهم يستطيعون اقتناء الهوائيات التي تمكنهم من العيش عبر مئات من القنوات في عالم سحري يزرع فيهم الرغبة في الهجرة(32).

حيث يقوم الكثير من الشباب ببناء أفكاره عن مفهوم الهجرة انطلاقاً من نظرته الشخصية أو الاجتماعية للمهاجر الذي يظهر نجاحاته ، أو انطلاقاً من الأخبار التي تصله عن بقية المهاجرين من الرفقة التي كانت معه من قبل فنجاح المهاجر أو صورة النجاح التي يبديها المهاجر وأقرباؤه تلعب دوراً كبيراً في ظهور سلوك الهجرة في الدول الأصل. وكذلك صورة النجاح الاجتماعي التي يبديها الإعلام عن المجتمع الأوروبي والتي يقتفي آثارها من خلال شبكة الإنترنت لدرجة أصبح المهاجر يحاول دائماً العيش في عالم غير العالم الذي يعيش فيه باستعمال مختلف الوسائل(33).

كما أن هناك مجموعة من عوامل الطرد الاجتماعية التي تتسبب في وجود ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

- ضعف الولاء والانتماء للدولة المتسلل منها.
- وجود أقارب في الدول المتسلل إليها.
- التفكك الأسري وسوء العلاقات الاجتماعية.
- عدم التوافق مع عادات وتقاليد البلد المتسلل منها(34)

(2) العوامل الاقتصادية :-

تلعب عوامل الطرد والجذب الاقتصادية دوراً في تحفيز المواطنين على هجر موطنهم الأصلي بحثاً عن فرصة حياة جديدة ، وتتمثل هذه العوامل الضاغطة في التخلف والفقر والفساد

والاستغلال ، وانخفاض الأجور ، وعدم وجود فرص العمل ، والتفاوت في الدخل ذلك في مقابل عوامل الجذب والمتمثلة في إغراء الأجور المرتفعة ، والمستوى المعيشي الأعلى ، وشبكات الدعم .

ونجد هذه العوامل تجذب المهاجرين من بلد لأخر ، وفي الآونة الأخيرة ظهرت الهجرة غير الشرعية تزايداً ملحوظاً في مصر ، حيث ازداد ميل بعض الشباب المصريين إلى الهجرة للخارج بطريقة غير شرعية أملاً في البحث عن فرصة عمل أفضل بأجر مناسب ، بغض النظر عن المخاطر التي قد يتعرضون لها أثناء هذه الرحلة ، والتي قد تصل إلى الموت أحيانا .

وتعكس ظاهرة الهجرة غير الشرعية بين الشباب المصري في الواقع ، أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية وقانونية وأمنية وإعلامية وثقافية : فهي تعتبر حلولاً فردية (خارج الإطار القانوني) لمشكلة البطالة السائدة في سوق العمل المصري ، بعد أن تلاشت فرص العمل في الداخل أمام هؤلاء المهاجرين ، ويعد انتشار الفقر وارتفاع الأسعار ، والركود الاقتصادي ، وتركز التمييز والثروة في يد شريحة بعينها .

وفيما يتصل بهجرة المصريين غير الشرعية تتضافر عدة عوامل جاعلة الهجرة غير الشرعية للشباب المصري بمثابة ظاهرة ، ولعل أهمها ارتفاع مستويات الفقر وتدهور الأوضاع الاقتصادية وتفشي البطالة وعدم توافر فرص عمل، فقد زادت نسبة البطالة خلال الأعوام الماضية، حيث وصلت إلى 10% عام 2002، وفي عام 2003 زادت النسبة إلى 10.7%، وزادت في عام2009 إلى أكثر من 11%، لذلك نجد الشباب يتجه إلى الهجرة غير الشرعية، وفقدان الشباب الأمل في إيجاد فرص العمل سواء في تخصصاتهم أو حتى في غيرها التي أصبح البحث عنها كالحلم الذي يلوح من بعيد ولا يستطيع أحد تداركه[35].

ورغم تعدد الأسباب المؤدية إلى الهجرة غير الشرعية إلا أن الدوافع الاقتصادية تأتي في مقدمة هذه الأسباب ، ويتضح ذلك في التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للمهاجرين ، والتي تشهد – غالباً – افتقاراً في عمليات التنمية ، وقلة فرص العمل ، وانخفاض الأجور وتدني مستويات المعيشة ، وما يقابله في الدول المستقبلة للمهاجرين من ارتفاع مستوى المعيشة والحاجة إلى الأيدي العاملة[36]

ويقدم لنا التاريخ أمثلة عديدة تبرز بوضوح دور العوامل الاقتصادية في الهجرة ، سواء كانت عوامل اقتصادية طاردة أو عوامل جاذبة(37)

ومن ثم تصبح العوامل الاقتصادية المصدر الرئيسي لزيادة عدد المهاجرين غير الشرعيين ، وانتشار العصابات المتخصصة التي تعمل في الخفاء تحت مسميات مختلفة ، وهذا ما أكدته البحوث والدراسات السابقة عن الهجرة غير الشرعية للشباب ، ومنها " دراسة ميدانية أجراها قطاع شئون الهجرة بوزارة القوى العاملة والهجرة لتوعية الشباب المصري من مخاطر " حيث أكدت أن 53 % من الشباب ذهبوا في تفسيرهم لأسباب الهجرة غير الشرعية إلى أن الدخل في مصر أقل من الدخل في أوروبا بأضعاف مضاعفة ، بينما أكد 52.8 % من الشباب على أن الظروف المعيشية في مصر صعبة ، ولا توجد فرص عمل ، وإن وجدت فهي بأجور منخفضة للغاية لا تكفي الإعاشة الفردية ، وهو ما يؤكد أولوية الدوافع الاقتصادية وراء هجرة الشباب غير الشرعية ، وتتمثل العوامل الاقتصادية الكامنة وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية في عاملين يمكن اعتبارهما من أهم أسباب دفع الشباب للهجرة الشرعية وغير الشرعية هما البطالة ، والتباين في المستوى الاقتصادي بين مصر والدول الأوروبية ، والمتمثلين في الفقر وانخفاض الأجور .

ومن ثم فقد أكدت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عام 2007 ، على أهمية العوامل الاقتصادية الطاردة أو الجاذبة ، والتي تكمن وراء الهجرة غير الشرعية ، ويتضح ذلك من خلال التباين الكبير في المستوى الاقتصادي بين البلدان المصدرة للهجرة والتي تشهد – غالباً – افتقار إلى عمليات التنمية ، وقلة فرص العمل وانخفاض الأجور ومستويات المعيشة ، وما يقابله من ارتفاع مستوى المعيشة والأسعار ، والحاجة إلى الأيدي العاملة في الدول المستقبلة للمهاجرين .

فالفوارق الاقتصادية بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية كبيرة ، وتتدهور الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العديد من مناطق الجنوب بعد أن تعثرت مشاريع التنمية وازداد الفقر وتواجد أنظمة ديكتاتورية ، وقضايا أقلية ونزاعات إقليمية إلى جانب انتشار الفقر والبطالة

وحدوث الكثير من الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والفيضانات والجفاف وترتبط عوامل الطرد والجذب الاقتصادية الدافعة للهجرة غير الشرعية ببعض المتغيرات المتداخلة أهمها : –

1– البطالة Unemployment

تعاني دول العالم جميعاً – المتقدمة منها والنامية على حد سواء – من مشكلات البطالة في سوق العمل ، إلا أن مشكلة البطالة في مصر في السنوات الأخيرة قد ساعد على وجودها العديد من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وقد تركت تلك المشكلات العديد من الآثار السلبية القصيرة والبعيدة المدى والتي تعد من معدلات النمو المطلوبة.

وتمثل مشكل البطالة في حقيقتها من عدم التوازن بين المعروض من العمالة كماً ونوعاً وبين الاحتياجات الحالية والمستقبلية اللازمة للمشروعات الإنتاجية والخدمية بالدولة ، كما أنها تمثل أحد المؤشرات الرئيسية التي تعكس عدم التوازن في الاقتصاد القومي والبناء الاجتماعي والسياسي .

والجزء الأعظم من كتلة البطالة يتمثل في بطالة الشباب وهي تعكس العديد والأبعاد ، بعضها يتعلق بنقص فرص العمل ، والبعض الآخر متعلق بنقص المهارات ، والفجوة بين ما يوفره نظام التعليم ، وما يحتاجه سوق العمل ، وجاء ذلك في تقرير التنمية البشرية 2010 أن بطالة الشباب تعد السمة الغالبة على شكل البطالة في مصر ، فنحو 90% من المتعطلين يقل عمرهم عن 30 عاماً وهو ما يؤكد ما ذهب إليه (جون سالت) في أن تزايد أعداد المهاجرين غير الشرعيين يرجع إلى تفاقم مشكلة البطالة في أقطارهم الأصلية(38).

2–عدم التوازن بين مخرجات التعليم وسوق العمل :–

فقد أدت الجهود المكثفة لنشر التعليم في إتاحة فرص التعليم الجامعي أمام الجميع ، فضلاً عن مجانية التعليم إلى تخرج أعداد كبيرة من حملة المؤهلات العليا ، والمتوسطة بدرجة تفوق احتياجات سوق العمل نتيجة التوسع في بعض التخصصات ، وانعدام التنسيق بين تخطيط القوى العاملة ، والتخطيط التعليمي ، والذي أدى بالتالي إلى عدم التجانس بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل ، وهو ما تجسد في ظاهرة بطالة المتعلمين.

3–الخصخصة وإعادة الهيكلة:

ارتفعت نسبة المتعطلين في مصر نتيجة للتحولات الاقتصادية التي يشهدها المجتمع ، كما يحدث عند التحول إلى اقتصاديات السوق ، والقيام بعمليات الخصخصة " Privatization " للشركات والمؤسسات الإنتاجية ، والتي يترتب عليها في كثير من الأحيان الاستغناء عن بعض العاملين بها ، مما يؤدي إلى زيادة في نسبة العاطلين .

وكان طبيعياً أن تسفر هذه التطورات عن تزايد معدلات البطالة في المجتمع المصري ، ليس فقط للتوقف عن التوظيف في القطاعين الحكومي والعام ، وإنما نتيجة لخصخصة العديد من المشروعات العامة ، والتخلي عن العمالة ، بالإضافة إلى ميل القطاع الخاص للاستثمار في مشروعات كثيفة لرأس المال بما يقلل من فرص العمل الحقيقية التي يتيحها هذا القطاع وهكذا[39].

4-انخفاض فرص العمل المتاحة بالخارج: خاصة بدول الخليج نتيجة تبني الدول النفطية برامج إحلال العمالة الوطنية محل العمالة الوافدة فضلاً عن انتشار العمالة الأسيوية

ومن ثم تراجع الطلب على الأيدي العاملة المهاجرة من العرب إلى الخليج ، وهي المنطقة التي كانت ، لأكثر من ثلاث عقود ، مقصداً رئيسياً للشرق ، والمهاجرين العرب وبسبب السياسات التي اعتمدتها الحكومات في جميع بلدان المقصد في الخليج تراجعت أعداد المهاجرين من مصر لدول الخليج ، حيث عاد إلى أرض مصر بعد حرب الخليج أعداد كبيرة ممن كانوا يعملون في العراق ، والكويت وفي بعض الدول الأخرى ، مما كان له أثار كبيرة في تفاقم مشكلة البطالة ، والتزاحم على فرص العمل المتاحة سواء في القطاع الحكومي أو العام وحتى في القطاع الخاص.

5-تداعيات الأزمة المالية :-

شهدت السنة المالية 2008 / 2009 تداعيات حادة للأزمة المالية العالمية كان من أهمها انهيار بعض المؤسسات المالية والصناعية الكبرى في الولايات المتحدة وأوروبا ، ونتيجة لهذه التداعيات : تدهور أداء الاقتصاد العالمي خلال سنة 2008 / 2009 حيث سجل انكماش بمعدل 3.8 % مقابل معدل نمو بلغ 2.5 % خلال سنة 2007 /2008 ويأتي ذلك في ظل ركود الاقتصاد الأمريكي واقتصاد منطقة اليورو ، والمملكة المتحدة واليابان فضلاً

عن تباطؤ معدل النمو في بعض الدول المهمة وجاء ذلك امتداداً لتداعيات الأزمة على كافة الأنشطة الاقتصادية والنامية على السواء وكان من جراء ذلك امتداداً لتداعيات الأزمة المالية العالمية انخفاض ملحوظ في معدلات الاستثمار والتجارة الدولية والاستهلاك ، مما أدى إلى انخفاض الطلب على العمل ، الأمر الذي أسفر بدوره عن ارتفاع معدلات البطالة في دول عديدة ومن شأن عودة بعض العاملين في الخارج إلى أوطانهم أن تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة .

وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن الأزمة المالية أضافت من عامي 2007 – 2009 حوالي 50 مليون شخص إلى مجموع العاطلين عن العمل في العالم ونحو 200 مليون شخص إلى مجموع العاملين الذين يعانون من الفقر ، وتتوقع تقديرات الأمم المتحدة نمواً سلبياً لدخل الفرد في معظم البلدان النامية في عام 2009 مما من شأنه تهديد موارد رزق المليارات من السكان .

وقد امتد تأثير الأزمة المالية لقطاع المهاجرين ، حيث أعلنت عدد من المؤسسات تسريح جانب من العمالة بها ، وإنهاء عقود كثير من المهاجرين فضلاً عن إشهار البعض للإفلاس ، ولاسيما في قطاعات العمل كالتشييد ، والصناعات التمويلية ، فضلاً عن الخدمات المالية ، وتجارة التجزئة ، والسفر والخدمات ذات الصلة بالسياحة ، مما يؤثر على المهاجرين في هذه القطاعات .

ويبدو من الواضح أن هناك ثمة ارتباط وثيق بين الأزمة المالية العالمية ، وقضية الهجرة غير الشرعية ، إذ أن تلك الأزمة دفعت بالملايين من الشباب إلى قوائم العاطلين ليزداد عددهم في الدول النامية ، نظراً لأن سوق العمل لن يسعهم ، ومن ثم يبحث هؤلاء الشباب عن أي مخرج لهم مهما كفلهم هنا المخرج من ثمن مما يدفعهم إلى أن يقرروا اللجوء والهجرة بشكل غير شرعي إلى دول أوروبا ولكنهم عمالة غير مناسبة أيضاً في سوق العمل بالخارج ، لذا فإنهم يقومون بأعمال متدنية الأجر لا يستطيع نظراؤهم من أهالي تلك البلدان أن يقوموا بها خصوصاً بما يعرض عليهم من أجور منخفضة وشروط عمل متدنية ، هذه الأعمال التي تتصف بأربع صفات تبدأ بحرف (D)وهي : Dirty (القذرة) ، Difficult (الصعبة) ،

Demeaning (المهيمنة) ، Dangerous (الخطرة) تشمل جمع القمامة ، وتنظيف الشوارع والتشييد والتعدين ، والاشتعال بالجنس وما إلى ذلك .

6- تباين المستوى الاقتصادي Contrast of the economic level

لا يزال الفقر يشكل أحد أهم المشكلات الرئيسية التي تعاني منها مصر ، فالفقر Poverty يمثل عامل دفع لابد من أخذه في الاعتبار كأحد أسباب اتجاه الشباب نحو الهجرة غير الشرعية ، فقد أفاد تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2007 أن (14) مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر بينهم أربعة مليون لا يجدون قوت يومهم ، وبذلك تحتل مصر المركز (111) بين دول العالم الأكثر فقراً ، وأن أغلب الفقراء في مصر يعيشون في محافظات الوجه القبلي ، ولا يخفى على المتابعين لأوضاع الفقراء والفقراء في العالم أن أكثر أعداد الفقراء يوجد في الدول النامية ، وبخاصة في المجتمعات الريفية ، وهو ما يعني إعادة إنتاج الفقر ، خاصة فقر القدرات في العديد من المناطق (40).

ويشكل التباين في الأجور بين مصر وغيرها من الدول بجانب الفقر عاملاً للتحفيز على الهجرة ؛ حيث أن تدني مستوى الأجور وما يترتب عليه من تدني مستويات الدخل ، ومن انخفاض مستويات المعيشة في الموطن الأصلي للمهاجر يحفز على الهجرة . فانخفاض الأجور في مصر وقصورها عن تغطية نفقات المعيشة المتصاعدة ، وما اقترن بذلك من مصاعب اقتصادية تمتد إلى العجز عن تدبير النفقات اللازمة للزواج والحصول على مسكن وتأثيثه ... إلخ ، كان عامل الدفع الرئيسي وراء قرار الانتقال للعمل خارج مصر ، إلى جانب انخفاض المرتبات والتي تتفاوت داخل القطر الواحد فقد نجد خريج الجامعة في مصر يحصل على مرتب حكومي ضعيف بعد فترة من تخرجه ، في حين أن قرينه الذي أتيحت له الفرصة ، وتمكن من الالتحاق بوسيلة ما بإحدى شركات الإنتاج الخاصة أو بأحد البنوك الاستثمارية يتحصل على مرتب يفوق خمسة أضعاف مرتبه بالحكومة – إن لم يكن أكثر- بالعملات الأجنبية أحياناً.

وفي مقابل انخفاض الأجور وتفاوتها في مصر ، نجد أن مرتبات العمال في الدول الأخرى تصل إلى عشرة أمثال المرتبات التي يتقاضاها قرناؤهم في مصر ،وهو ما يشكل أحد

عوامل الجذب الهامة وذلك نتيجة ارتفاع مستويات المعيشة في الدول المستقبلة للعمالة . ويلاحظ أن العمالة تهاجر نتيجة ارتفاع مستويات الدخل الإجمالية في الدول الأخرى (المهاجر إليها) مقارنة بالدولة الأم[41].

وتؤكد إحدى الدراسات الأمبيريقية على أن المحرك الاقتصادي الرئيسي للهجرة هو مستوى التفاوت في الأجور (والتي هي في الواقع تتزايد في معظم الدول العربية بالنسبة لمتوسط الدخل السنوي الإجمالي في الاتحاد الأوروبي) ، حيث يعتقد الشباب الراغب في الهجرة أن العامل العادي في أوروبا يمكن أن يوفر مبلغاً وقدره 6000 يورو في العام الواحد بما يعادل (40000) جنيهاً مصرياً ، وهو ما يعادل مرتب الحكومة طوال عمر الشخص الوظيفي – كما يعتقد الشباب ، وبالتالي فعندما يقارن الشباب بين مخاطر الهجرة غير المشروعة التي يعلمها جيداً ، والعوائد المرتقبة من ورائها فإنهم يفضلون الهجرة [42].

ومن ثم فقد يهاجر الإنسان ، لأن الأجور التي يتقاضاها في بلده لا تساعده على أن يحيا حياة كريمة لذلك يسافر إلى الخارج حتى ولو بطريقة غير شرعية ، ليحصل على أجور أفضل توفر له ولعائلته حياة كريمة ، ومستقبلاً أفضل وذلك أن كثير من المهاجرين ينتقلون من مناطق فقيرة إلى أخرى غنية يرتفع فيها مستوى العيش ، فتدني مستوى الأجور والفقر وتزايد تكاليف الحياة وأعبائها لا شك أن كلها تخلق عوامل طرد قوية تحفز للهجرة إلى مناطق أكثر ثراء وأعلى مستوى معيشة ، ويتبين مما سبق أن هناك تداخلاً كبيراً بين عوامل الطرد والجذب الدافعة للهجرة غير الشرعية في ظل تعدد الاتجاهات والمداخل النظرية السوسيولجية أو الديموجرافية أو الاقتصادية .... التي يركز كل منها على عوامل بعينها ، إلا أنها تكاد تتفق في معظمها على أن عوامل الطرد تشكل الدافع الأساسي وراء تلك الظاهرة على مر الأزمنة ، وتؤكد العديد من الدراسات الميدانية العربية والأجنبية على أن عوامل الطرد الاقتصادية تأتي على رأس تلك العوامل وهو ما يؤكده الاتجاه المادي التاريخي الكلاسيكي أو المحدث ، كما ترتبط الهجرة غير الشرعية بشبكة العلاقات ومعايير التبادل وهو ما أكدت نظرية شبكة العلاقات .

وفي ضوء ما سبق يمكن تلخيص عوامل الطرد الدافعة للهجرة غير الشرعية على النحو التالي :

1- أن عوامل الطرد الاقتصادية ، تحتل العامل الرئيسي وراء ظاهرة الهجرة غير الشرعية ، يليها عوامل الطرد السياسية والاجتماعية والثقافية ...

2- أن الأفراد يستطيعون الحصول على مرتبات وأجور أعلى لممارسة المهنة التي تعلموها ، ولكن خارج أقاليمهم أو دولتهم وخاصة إذا ما هاجروا إلى الدول المتقدمة فتفاوت الأجور المدفوعة بالنسبة لنوع العمل الواحد بين الدول النامية والدول المتقدمة يدفع الأفراد إلى الهجرة غير الشرعية .

3- وجود اختلالات في سوق العمل بسبب زيادة العرض من العمالة بالنسبة لحجم الطلب عليها ، أي فائض مستمر في قوة العمل وزيادة عدد القوة العاملة الجديدة التي تدخل في سوق العمل لأول مرة سنوياً ، نتيجة لمعدل النمو السكاني وارتفاع معدلات الخصوبة في البلدان النامية عنها بالنسبة للبلدان المتقدمة .

4- عدم قدرة الدول المرسلة على توفير فرص عمل لاستيعاب المتعطلين والخريجين الجدد وتزايد الفقر والبطالة والواقع أن هناك تزايد في عدد السكان بصورة لا تتوافق مع معدلات النمو الاقتصادي .

5- انخفاض الأجور ثم تدني مستويات المعيشة والشعور بأن مجرد توافر فرصة عمل لا يحقق أحلام الشباب ، في الدول المرسلة إلى الهجرة غير الشرعية .

6- ضعف الوعي بمخاطر الهجرة غير الشرعية ؛ حيث يرى الشباب مجرد حلم الثراء أمامه بينما الواقع أن عملية الهجرة غير الشرعية قد تنتهي إما بالسجن لفرض غرامات مرتفعة قد لا يستطيع سدادها أو الوفاة أو الترحيل بطريقة مهينة .

7- وإلى جانب عوامل الطرد والجذب السابقة هناك عوامل أخرى ، سياسية ، مثل عدم الاستقرار السياسي أو ضعف الانتماء وعوامل بيئية وجغرافية .

وفي حين تعتبر هذه المحددات هامة في تفسير التدفقات الهجرية، كذلك فإن الاعتبارات الاقتصادية تلعب دورا مميّزا على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية والمحلية،

وتتحكم إلى حد بعيد في استمرار وتطورات هذه الظاهرة الإنسانية. ويقتضي تفسيرها إدراكا وتفهما دقيقا للمتغيرات التي تطرأ على القوى الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وانعكاساتها على القرارات الصادرة عن الأفراد من أسر ومؤسسات وبلدان مهما تباينت ظروفهم المعيشية والاقتصادية .

(3) العوامل السياسية:-

تعتبر الأسباب السياسية والأمنية من بين أهم العوامل التي أدت إلى تسارع وتيرة الهجرة غير الشرعية، حيث أصبحت أعداد كبيرة من الشباب يخاطرون بحياتهم ويتركون ديارهم بحثاً عن أوضاع أفضل للعيش يعتقدون بوجودها في أرض الأحلام الأوروبية الموعودة، وعلى الرغم من أن الأسباب السياسية هي من أكثر العوامل الدافعة للهجرة غير أنها لا ترتبط بالأوضاع التي تعيشها الدول المصدرة فقط بل تتجاوزها إلى سياسات الدول المستقبلة التي أدت بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى تشجيع الهجرة إليها(43).

والعوامل السياسية تُعد من أبرز العوامل التي أدت إلى حدوث العديد من الهجرات على مر التاريخ، حيث أنه من الملاحظ أن الهجرة الدولية أخذت بالتأثر أكثر فأكثر مع مرور الزمن بالعوامل السياسية على أنها مُسبب للهجرة، ويتمثل العامل السياسي في أن هناك عمليات تبادل سكاني واسعة النطاق تمتد بين دول عديدة، فالعوامل السياسية تتمثل في أن ظاهرة الهجرة السكانية تأخذ مكانها لمواجهة عمليات الغزو المسلح، وقد تم إنشاء الكثير من الهيئات والمنظمات الدولية التي عملت وما زالت تعمل من أجل المساعدة عند حدوث مثل هذه الحركات السكانية وبخاصة تلك الحركات التي تتم بين السكان اللاجئين في كثير من أجزاء العالم ومن هذه الهيئات والمنظمات على سبيل المثال كل من منظمة العمل الدولية ومنظمة العفو الدولية(44).

ومن الأسباب القسرية التي تدفع إلى الهجرة ضغط القوة والتهديد والاستيلاء، أي أن التدخل العسكري الخارجي من أية دولة من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية، إضافة إلى أن الضغط السياسي المحلي يؤدي كذلك إلى الهجرة، ففي معظم الدول النامية حيث تنعدم الديمقراطية وتسود النظم الدكتاتورية ويساق الناس إلى السجون والمعتقلات دونما سبب أو محاكمة وكذلك

كثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحروب المحلية تؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، كما تعتبر بعض الظروف الطارئة كإيقاع عقوبات دولية على مجتمع ما من العوامل المسببة للهجرة . كما تسببت الحروب والصراعات والتدخل الأجنبي في أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية منذ أواخر الثمانينات في عدم الاستقرار السياسي بالمنطقة بأكملها، مما تسبب في تدهور الأوضاع في كافة مناحي الحياة للمواطن الأفريقي الذي لم يجد أمامه سوى أن يغامر بحياته بطرق مشروعة وغير مشروعة ليحقق نوعاً من الاستقرار والأمن، ففي العقود الأخيرة وبسبب الاضطرابات السياسية الداخلية المتزايدة والنزاعات الخطيرة وسوء التفاهم الناشئ بين الدول الأفريقية المجاورة بسبب الحدود والثروات الطبيعية، حيث يعود جزء مهم من هذه الاضطرابات والنزاعات إلى مخالفات الاستعمار الأوروبي. فالاستعمار الأوروبي قام بنهب خيارات القارة الأفريقية من موارد طبيعية وبشرية ووضع الحدود بين البلدان الأفريقية دون مراعاة الوضع والواقع الاجتماعي الأفريقي مما أدى إلى نشوب العديد من الصراعات بين شعوب القارة[45].

(4) العوامل الجغرافية :-

كان للعوامل الجغرافية الطبيعية أو البيئية أثراً كبيراً في زيادة معدلات الهجرة غير الشرعية إلى الخارج حيث أن البيئة القاسية من حيث الحرارة والجفاف والكوارث الطبيعية تشكل مناطق طرد للسكان، فالفيضانات وثورات البراكين والقحط والأوبئة كلها أسباب تدفع السكان إلى الهجرة. وقد أدت مثل هذه الأسباب وغيرها إلى ترك الأفراد لأماكنهم سواء على المستوى المحدود الضيق، أو على شكل حركات جماعية. وليست العوامل الطبيعية بأقل أهمية بل تعد أهمها على الإطلاق في بعض الجوانب، فكثيراً ما تتعرض مناطق مختلفة لموجات من الجفاف التي تحدث اختلالاً خطيراً ينعكس سلباً على الحياة فالدول الواقعة في نطاق حزام الجفاف غالباً ما تعاني العديد من المشاكل بسبب بموقعها الجغرافي ما يؤدي إلى خسائر فادحة بالقطاع الزراعي[46].

ويشير التقرير الاقتصادي الصادر عن الأمم المتحدة في العام 2010 إلى أنه ما بعد سنة 1986 هناك مناطق شاسعة في قارة أفريقيا ما زالت تعاني من الجفاف والتصحر حيث تعد إثيوبيا من أكثر دول القارة الأفريقية التي تعاني من هذه المشكلة. وبذلك تلعب العوامل

الجغرافية دورها الكبير في هجرة العديد من الأفراد إلى خارج أوطانهم هروباً من الأوضاع القاسية التي يعانون منها ، وهو ما أدى إلى زيادة وتيرة الهجرة غير الشرعية من بعض الدول الأفريقية التي تعاني من هذه المشاكل.

ومن جانب أخر تعتبر العوامل الديموجرافية كذلك من العوامل المحفزة على هجرة السكان فارتفاع عدد السكان وانخفاض مستوى المعيشة والظروف الاقتصادية السيئة والظروف السياسية غير المستقرة، تؤدي إلى هجرة أعداد كبيرة جداً منها بطرق شرعية وغير شرعية إلى أوروبا وتشكل الفروق الديموجرافية فيما يتعلق بالخصوبة والوفيات والتركيب العمري عاملاً مهماً في هجرة السكان، بحيث يمكن القول إن الهجرة تمثل تعويضاً عن انخفاض معدل النمو السكاني في مجتمع الجذب، كما أن ارتفاع الخصوبة في أقطار الإرسال أي الطرد مقارنة بانخفاض معدل الخصوبة في أقطار الاستقبال أي الجذب من أسباب الهجرة(47).

وتعاني دول شمال أفريقيا ومن بينها المجتمع المصري بدرجات متفاوتة ، من معدلات للنمو السكاني تتجاوز معدلات نموها الاقتصادي. وتمثل الضغوط الديموغرافية على هذا النحو تحدياً حقيقاً لهذه الدول التي تتمثل في نسب بطالة مزمنة ومتزايدة، إلى جانب الداخلين كل عام إلى سوق العمل، الأمر الذي يجعل هذه الدول تتطلع لأسواق العمل الخارجية لامتصاص جانب من الأيدي العاملة الفائضة، لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي بعد أن تراجعت فرص العمل بأسواق دول الخليج العربية لأسباب متعددة. ووجود ضغوط ديموغرافية وحالة بطالة واسعة المدى، والتي تشكل في مجملها عوامل طرد للسكان من مواطنها، لا تكفي وحدها لاستكمال دورة الهجرة سواء القانونية أو غير القانونية، ما لم تتوافر بالمقابل عوامل جذب على الساحل المقابل أي في دول الاتحاد الأوروبي، فالعمال القادمون من دول جنوب البحر الأبيض المتوسط مقبولون للعمل سراً في الزراعة أو في المطاعم أو المقاهي والمصانع الصغيرة، وأعمال النظافة والتشييد الشاقة لكونهم يقبلون أجوراً منخفضة ولا يطالبون بالحق في الضمان الاجتماعي فهم غير قانونيين على الصعيد الرسمي ولكنهم مطلوبون على صعيد سوق العمل غير القانوني، أو بمعنى آخر السوق السوداء للعمل. وهو ما يوضح أن القوانين الأوربية المنظمة

للهجرة لهذا النوع من العمالة ما زالت قاصرة، وهو أيضاً ما يفسر استمرار تدفقات الهجرة غير القانونية رغم كل الإجراءات المضادة [48].

ففي الدول النامية يترافق ارتفاع الخصوبة مع انخفاض معدلات وفيات الأطفال مما يجعل البناء العمري يمتاز بأنه شبابي، بينما تنخفض الخصوبة في الأقطار المستقبلة، فعلى سبيل المثال وصل معدل الخصوبة في إيطاليا إلى (1.3) طفل لكل امرأة، وفي ألمانيا إلى (1.4) طفل لكل امرأة عام 1993، كما أن أكبر تناقص في عدد السكان على مستوى أوروبا يتمثل في إيطاليا وألمانيا وهذا ما يؤكد حاجة إيطاليا والدول الأوربية إلى مزيد من المهاجرين ، لذا يرى البعض أن كل دول الاتحاد الأوروبي بحاجة إلى ما بين 30 – 39% من نسبة سكانها وذلك حتى منتصف القرن الحادي والعشرين للحد من نقص وتفشي الشيخوخة[49].

ويذهب البعض إلى أن للموقع الجغرافي تأثير كبير في عملية الهجرة سواء كانت شرعية أم غير شرعية. إذ تكون عملية التنقل من البلد الأصل إلى المستقبل بكل سهولة كما يرى المهتمون بالهجرة غير الشرعية من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك ما نلحظه من الشكل الذي يبين الدور الكبير الذي تلعبه المسافة الجغرافية حتى في ارتفاع عدد المهاجرين غير الشرعيين خاصة بالتركيز على الدول الإفريقية أين نجد تونس، السنغال ومصر[50].

يعتبر الانتماء الجغرافي من العوامل التي تتحكم في الهجرة فنجد ميولاً عاماً لدى المهاجرين في التوجه إلى الدول الأقرب جغرافياً إلى الدول الأصل، وهذا ما نجده في تحليل الهجرة غير الشرعية من المكسيك إلى الولايات المتحدة الأمريكية فالقرب الجغرافي يسمح للمهاجرين بالانتقال إلى المكسيك إلى الولايات المتحدة بسرعة وسهولة كما نجد أن هناك علاقة وطيدة بين القرب الجغرافي وعدد المهاجرين وهذا ما يتضح لنا في الدراسة التي تحمل عنوان الأزمات في الدول الأصل وعلاقتها بالهجرة غير الشرعية، إذ نجد فيها أن المقدمة في عدد المهاجرين في إيطاليا تعود إلى تونس ثم مصر ثم بعدها تأتي المغرب[51].

وهكذا شكلت الهجرة غير الشرعية في العقدين الماضيين ظاهرة تمثل قلق بالنسبة للدول المصدرة لها وتشكل تهديداً لأمن الدول المستقبلة لها وقد سلط هذا البحث الضوء على

مفهوم الهجرة غير الشرعية ودوافعها والاتجاهات النظرية المفسرة لها باعتبارها ذات خطورة مزدوجة.

ونخلص مما سبق إلى ان الهجرة غير الشرعية ظاهرة حديثة ورغم ذلك تتعدد مسمياتها بين هجرة غير مشروعة، أو هجرة غير نظامية ،أو غير قانونية أو هجرة غير موثقة ... وتعرف بمعناها العام بأنها: الانتقال أو التسلل من دولة عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير نظامية أو غير قانونية وهي قد تكون في أساسها قانونية وتتحول فيما بعد إلى غير قانونية وهو ما يعرف بالإقامة غير الشرعية، أو غير المصرح بها رسمياً (Unauthorized migration)

ونظراً لتعدد أسباب ودوافع الهجرة غير الشرعية تتعدد الاتجاهات والمداخل النظرية في تفسيرها بين اتجاهات اجتماعية واقتصادية وديموغرافية مؤكدة بذلك أننا أمام ظاهرة متعددة الجوانب ويستعصي فهمها في إطار اتجاه نظري بعينه بل يجب النظر إليها في إطار اتجاه تكاملي يأخذ في اعتباره مختلف الأبعاد المرتبطة بتلك الظاهرة .

ونخلص أيضاً إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تتعدد أسبابها ودوافعها بين عوامل الطرد والجذب الاجتماعية والاقتصادية ، والسياسية والثقافية أحياناً المتمثلة في قصور في عمليات التنمية وتدني في مستويات المعيشة وارتفاع معدلات البطالة كعوامل طاردة من الدول المرسلة وتوفرها بصورة نسبية في الدول المستقبلة لتشكل عوامل جاذبة ، متمثلة في وجود فرص عمل وارتفاع الأجور ومغريات المعيشة في ظل الفجوة التي لا تزال آخذة في الاتساع بين دول الجنوب المصدرة ودول الشمال المستقبلة للهجرة غير الشرعية .

ومن ثم فإن الحلول الفعالة لتلك المشكلة تقتضي وضعها في إطارها الاجتماعي والاقتصادي بل والسياسي والإنساني ، في إطار إرادة سياسية مشتركة من جانب الدول المرسلة والمستقبلة لها معاً وذلك من خلال الحد من عوامل الطرد عن طريق إنشاء مشروعات تنموية توفر مزيد من فرص العمل الحقيقية وترفع من مستويات المعيشة للدول المرسلة للهجرة ، من خلال خطة إستراتيجية (Strategic Plane) متكاملة وشاملة يشارك فيها الأطراف المعنية بتلك الظاهرة .

([1])طارق الشهاوي " الهجرة غير الشرعية رؤيا مستقبلية – مكتبة جامعة القاهرة – 2009 ص 14

([2])عبد المجيد الصيد الحاراتي " الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على اقتصاد الدولة " دار الكتب والوثائق القومية رقم ك " 182 – القاهرة – سنة 2009 – ص 15

([3])عبد الله عبد الغني غانم " المهاجر المصري " دراسة أنثروبولوجية " جامعة الإسكندرية – كلية الآداب – للحصول على الماجستير – المكتبة المركزية " 1999 ص 60

([4])رشاد إبراهيم السيد محمد علي " تصور مقترح لدور الأخصائي الاجتماعي في توعية أعضاء جماعات الشباب بمخاطر الهجرة غير الشرعية ، دراسة مطبقة على مركز شباب محافظة الشرقية ضمن مقتضيات الحصول على درجة الماجستير في الخدمة الاجتماعية ، كلية الخدمة الاجتماعية – قسم خدمة اجتماعية ، 2009 ، ص 35

([5])عودية فريزة مكافحة الهجرة غير الشرعية في ظل التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية - الكويت – مطابع الجامعة – الطبعة الثانية. 2010 ، ص 17

([6])رقاني فاطمة الهجرة غير الشرعية في مدينة تمنراست وواقع المهاجر الإفريقي في مدينة تمنراست (–رسالة دكتوراة جامعة الجزائر– الجزائر –2010، ص 97

([7])أحمد رشاد سلام " الهجرة الغير مشروعة في القانون المصري " دراسة في إطار فقه القانون الدولي الخاص ، كلية الشرطة ، أكاديمية مبارك للأمن – القاهرة – مكتبة الإسكندرية رقم ك 20110113477 ، ص 7

([8])Nadadur, R.. Illegal immigration: A positive economic contribution to the United States. Journal of Ethnic and Migration Studies, 35(6), 1037-1052 (2009) .

([9])Nadadur, R.. Illegal immigration: A positive economic contribution to the United States. Journal of Ethnic and Migration Studies, 35(6), 1037-1052 (2009).

([10])Walters, W. (2010). Anti-political economy: Cartographies of "illegal immigration" and the displacement of the economy. Cultural political economy, 113-138.

([11])شوقي إسماعيل. الهجرة غير الشرعية من خلال مواقع الفضائيات الإخبارية–دراسة تحليلية مقارنة لبعض المواقع الإخبارية – رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس، 2010 ، ص 73

([12])نجوى حافظ الشباب المصري والهجرة غير الشرعية . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية – القاهرة – قسم بحوث الجريمة (2010) ص44

([13])Baskin, R. (2004). Citizenship Theories, Illegal immigration and Nationality Act Section 309 & Nguyen v. INS: How the Supreme Court Got It Wrong. Cardozo Pub. L. Pol'y & Ethics J., 3, p 869.

(14)Hernandez, M. Y. (2009). Psychological theories of illegal immigration. Journal of Human Behavior in the Social Environment, 19(6), p 713-729.

(15)Ryo, E. (2006). Through the back door: applying theories of legal compliance to illegal immigration during the Chinese exclusion era. Law & Social Inquiry,31(1), p 109-146.

(16)Kimberlin, S. E. (2009). Synthesizing Social Science Theories of Illegal immigration.Journal of Human Behavior in the Social Environment, 19(6), p 759-771.

([17])ربيع كمال كردي ، مرجع سابق ، ص 200

([18])خلاف خلف الشاذلي " الاتجاهات النظرية والمنهجية الحديثة في رأس المال الاجتماعي ، في اتجاهات حديثة في علم الاجتماع"

(19)خلاف الشاذلي وأخرون . دار التيسير للنشر ، قسم علم الاجتماع ، كلية الآداب . جامعة المنيا ، (2005) ، ص119

(20) Gerami, S. Extralegal practices of afghan refugees in Iran: Exploring feminist transnationalism and illegal immigration theories. Journal of Interdisciplinary Feminist Thought, (2008)3(1), p 4.

(21)سعيدي وردة سمات شخصية المراهق الجزائري المقبل على الهجرة غير الشرعية – رسالة دكتوراة جامعة الأخضر(2005) ص 52

(22) Lee, C. Sociological theories of illegal immigration: Pathways to integration for US immigrants. Journal of Human Behavior in the Social Environment, (2009). 19 (6), 730-744

(23)شوقي إسماعيل. مرجع سابق ، ص 54

(24) Cohen, A. Welfare-state Policies, Lobbying, Constitutions and Illegal immigration: Political-economy Theories and Empirical Evidence (Doctoral dissertation, Tel Aviv University) (2009). 96 p

(25) Lee, C., & Hernandez, M. Y. Theories of illegal immigration: An analysis of textbooks on human behavior and the social environment. Journal of Human Behavior in the Social Environment, (2009). 19(6), p 663-674.

(26) Jennissen, R. Report on economic theories of international migration and the role of illegal immigration policy. (2006). 30 p

(27) Liebig, T. Illegal immigration Theories from a Supply-side Perspective: Generating Hypotheses in Times of Increasing Skills Shortages (Doctoral dissertation). (2002). 36 p

(28) Linden, T. Myths and theories; facts and fiction: Misinformation frames illegal immigration reform debate. Western Grower and Shipper January, (2006). p 11-17.

(29)ربيع كمال كردي ، مرجع سابق ، ص 202

(30)ربيع كمال كردي – مرجع سابق – ص 202

(31)باقر سلمان النجار: حلم الهجرة للثروة، الهجرة والعمالة المهاجرة في الخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2010. ص 24

(32) Wood, D. B. Illegal immigration: Can states win fight against 'birthright citizenship'? The Christian Science Monitor (2011). p 54.

(33)جمال الدين، صلاح الدين، القانون الدولي الخاص (الجنسية وتنازع القوانين) صلاح الدين جمال الدين، نظام الجنسية في الشريعة الإسلامية، دراسة مقارنة 2001 ص84

(34) Balaban, N., & Galitschi, S.. Consequences of Illegal Immigration on the Economic and Social Situation in Moldova. Psychosocial Stress in Immigrants and in Members of Minority Groups as a Factor of Terrorist Behavior, (2008) 40, p 95.

(35)عبد الغنى غانم:المهاجر المصري، دراسة سوسيو أنثروبولوجية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005 ص 63

(36)جويلي، سعيد سالم، تنفيذ القانون الدولي الإنساني، دار النهضة العربية 2009 ص 101

(37)نهى توفيق محمود علي مكروم ، الرؤية المجتمعية لأبعاد الهجرة غير الشرعية " دراسة حالة لبعض قرى محافظة الدقهلية ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الآداب ، علم الاجتماع ، جامعة المنصورة ، كلية الآداب ، قسم الاجتماع ، 2011 ، ص50

([38])محمد حسن محمد سلامة : سياسات هجرة الأيدي العاملة في مصر بين التقييد والإطلاق ، دراسة مقارنة ، القاهرة 2000 ، ص 52

([39])ربيع كمال كردي : الهجرة غير الشرعية للمصريين الريفية إلى إيطاليا ، دراسة أنثروبولوجية في قرية تطون ، محافظة الفيوم ، رسالة دكتوراه ، في الآداب (اجتماع) ، إشراف أ . د / علياء على شكري ، أ . د / سعاد عثمان 2005 ، ص 144

([40])نهى توفيق محمود علي مكروم : مرجع سابق من ص57 – 60

([41])نهى توفيق محمود علي مكروم : مرجع سابق 62

([42])نفس المرجع السابق ص 36

([43])فاروق عبد الهادي سالم " هجرة العمالة من شمال أفريقيا إلى أوروبا وأثرها على التنمية الاقتصادية ، في تونس ، الجزائر ، المغرب ، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في الدراسات الأفريقية (اقتصاد) تحت إشراف د/ هيام على زين الدين البيلاوي 2000 ، ص 62

([44])ماجدة إمام حسين: سياسات التنمية البشرية كمدخل للحد من الهجرة غير الشرعية، المؤتمر السنوي العاشر " السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهر 2009 ص 63

([45]) Burnett, K. M.. Illegal Immigration, Social Security Numbers, and the Federal Privacy Act: A Suggested Avenue of Litigation. Georgia State University Law Review, (2012) 25(2), p .52

([46])إيمان شريف، صفيه عبد العزيز: السياسة الاجتماعية ومواجهة الهجرة غير الشرعية، " المؤتمر السنوي العاشر، " السياسة الاجتماعية وتحقيق العدالة "، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، 2009 ص 32

(47) Rauch, J.. Social Studies: States and localities are better suited than Washington to deal with the problem of illegal immigration. NATIONAL JOURNAL-WASHINGTON .DC-, (2007)39(50/52), p 18

([48])أحمد الربايعة : التغير في ثقافة المهاجرين العرب في مدينتي بنجامتن وسيركوز في الولايات المتحدة الأمريكية، دراسة استطلاعية في التمثل الثقافي، مؤته للبحوث والدراسات، المجلد الخامس، العدد الأول، 2005 ص 68

([49])على محمد نور: التكيف الاجتماعي للوافدين السودانيين للعمل بالجماهيرية الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاجتماعية، جامعة الفاتح بطرابلس، ليبيا، 2007 ص 54

([50]) Ledbetter, R. C. Illegal Immigration in the United States: An Economic, Social and Political Overview of the Current Debate (Doctoral dissertation, Western Washington University) (2006). p 20

(51) Barrera, V.. Understanding Mexican Migration: A Quantitative Analysis of the Role of Social Networks and Education in Illegal Immigration: a Thesis. Texas A&M International University (2011) ,p 63